وزير الطاقة الأميركي: إمدادات الطاقة العالمية كافية.. وارتفاع الأسعار يعكس «علاوة خوف» لن تدوم

النفط يلامس 120 دولاراً.. وترامب: «ثمن زهيد» مقابل السلام

صورة تعبيرية مولدة عن طريق الذكاء الاصطناعي

وكالات: واصلت أسعار النفط قفزاتها الكبيرة منذ اندلاع الحرب بين أميركا وإسرائيل وإيران، حيث قفز سعر البرميل بنسبة 30٪ خلال تعاملات أمس (الاثنين) متجاوزا حاجز الـ 115 دولارا، حيث لامس مستوى 120 دولارا للبرميل خلال التعاملات الصباحية أمس، وهي قفزة تاريخية ناجمة عن تصاعد حدة الصراع بالمنطقة، والحصار المستمر لمضيق هرمز.

وخلال جلسة التعاملات أمس، قلص خام غرب تكساس الوسيط مكاسبه إلى 13,41٪ ليصل إلى 103,09 دولارات للبرميل، كما ارتفع سعر خام برنت بحر الشمال 16,33٪ ليصل إلى 107,83 دولارات للبرميل.

ثمن زهيد

ووصف الرئيس الأميركي دونالد ترامب الارتفاع الحاد للنفط، في منشور على شبكته الاجتماعية «تروث سوشيال»، بأنه «ثمن زهيد» مقابل التخلص من التهديد الإيراني وتحقيق السلام.

وكتب ترامب: «أسعار النفط على المدى القصير – التي ستنخفض بسرعة بمجرد زوال التهديد النووي الإيراني – ثمن زهيد للغاية بالنسبة للولايات المتحدة والعالم، من أجل الأمن والسلام، ولا يفكر في غير ذلك إلا الحمقى».

وجاء منشور ترامب بعد وقت قليل من تجاوز أسعار النفط حاجز 100 دولار عقب افتتاح الأسواق مباشرة أمس، حيث واصلت الأسعار الارتفاع عقب تعليقات الرئيس الأميركي مقتربة من 120 دولارا للبرميل، ومنذ اندلاع الحرب بالمنطقة، ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط بنسبة تقارب 70٪، وهو ارتفاع غير مسبوق خلال فترة قصيرة كهذه.

ارتفاع لن يدوم

من جانبه، أكد وزير الطاقة الأميركي كريس رايت أن إمدادات الطاقة العالمية كافية، وأن الارتفاع في أسعار النفط يعكس «علاوة الخوف» التي لن تدوم، وذلك مع تصاعد التوترات في الشرق الأوسط التي تثير مخاوف بشأن الإمدادات.

وأكد رايت في مقابلة مع شبكة «سي إن إن» أن الحرب بين أميركا وإسرائيل وإيران ستؤدي فقط إلى اضطراب مؤقت في الأسواق وحركة الملاحة البحرية، مشيرا إلى أن المدة الزمنية في أسوأ الأحوال هي أسابيع وليست أشهرا.

وأوضح قائلا: النفط متوافر، وما نراه هو بعض «علاوة الخوف» في السوق، لكن العالم لا يعاني من نقص في الخام أو الغاز الطبيعي اليوم، كما أضاف: ما نراه هو ردود فعل تعكس خوفا من أن تكون هذه حربا طويلة الأمد، إنها حركة مؤقتة.

«القوة القاهرة» بالبحرين

وفي سياق متصل، أعلنت شركة «بابكو إنرجيز» التي تدير مصفاة النفط الحكومية الرئيسية في البحرين، أمس (الاثنين) حالة «القوة القاهرة» على عمليات المجموعة في ظل تكرر الهجمات الإيرانية على المنطقة، وفقا لوكالة أنباء البحرين.

وذكرت الوكالة: «أعلنت بابكو التي تقود تحول قطاع الطاقة في مملكة البحرين، حالة القوة القاهرة على عمليات المجموعة المتأثرة بالأوضاع الراهنة نتيجة الاعتداءات الإيرانية المستمرة على المنطقة، والهجوم الغاشم الأخير الذي استهدف إحدى وحدات مصفاة شركة بابكو للتكرير التابعة للمجموعة».

وأوضحت شركة بابكو أن «احتياجات السوق المحلية كافة مؤمنة بالكامل وفقا للخطط الاستباقية الموضوعة، بما يضمن استمرارية الإمدادات وتلبية الطلب المحلي دون تأثر».

حرب طويلة

وقال محلل أسواق النفط والطاقة لدى شركة «Argus» بشار الحلبي، في مقابلة مع «العربية Business»، إن قفزة النفط سببها تسعير الأسواق أن الحرب ستكون طويلة مع استمرار إغلاق مضيق هرمز على الرغم من جميع تطمينات الإدارة الأميركية.

أضاف أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب لديه عدة خيارات للتدخل في أسواق النفط ومنها عملية برية للسيطرة على جزيرة خرج وإعادة فتح مضيق هرمز، مشيرا إلى أن إعلان شركة بابكو البحرينية «القوة القاهرة» يجعل المشهد في المنطقة أكثر تعقيدا.

وقال إن العراق أمام أزمة وجودية لعدم امتلاكه قدرة تخزين كافية للنفط، متوقعا إعلان «القوة القاهرة» قريبا، وأكد أن السعودية تتعاطى بطريقة إيجابية مع الأزمة بسبب الاستثمارات في رفع قدرة خط أنابيب شرق غرب والتصدير من ميناء ينبع، موضحا أن السعودية والإمارات لديهما قدرات تخزين في آسيا ما يمكنهما من بيع النفط من الهند واليابان بشكل مباشر.

مخاطر تضخمية

من جهتها، حذرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيفا أمس من مخاطر تضخمية ناتجة عن الصراع في الشرق الأوسط، قائلة إن ارتفاع أسعار النفط بنسبة 10٪، إذا استمر خلال معظم العام فستؤدي إلى زيادة 40 نقطة أساس في التضخم العالمي.

وقالت غورغيفا، خلال كلمة لها في ندوة استضافتها وزارة المالية اليابانية: «نحن نرى قدرة الاقتصاد العالمي على الصمود تختبر مرة أخرى بسبب الصراع الجديد في الشرق الأوسط، ونصيحتي لصناع السياسات في هذا الواقع العالمي الجديد هي: فكروا فيما يبدو غير قابل للتصور واستعدوا له»، وفق وكالة «رويترز».

وأشارت إلى أن استقلالية البنوك المركزية والأدوار المالية وأطر السياسات تساعد الاقتصادات على النمو بشكل أسرع، موضحة بالقول: «نحن نعيش في عالم تسوده الضبابية، وهذا هو الوضع الطبيعي الجديد الآن».

أسعار الغاز في أوروبا تقفز 30٪ خلال يوم واحد

وكالات: قفزت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بشكل حاد خلال تعاملات أمس (الاثنين)، تزامنا مع استمرار الحرب في الشرق الأوسط بإرباك أسواق الطاقة وتعطيل شحنات الإمدادات البحرية، حيث ارتفعت العقود الآجلة القياسية بنسبة تصل إلى 30٪، مواصلة أكبر مكاسب أسبوعية لها منذ أزمة الطاقة. جاء ذلك بعد صعود أسعار النفط لما فوق 100 دولار للبرميل، مع قيام عدد من كبار المنتجين في الشرق الأوسط بخفض الإنتاج، في وقت ظل فيه مضيق هرمز مغلقا فعليا أمام حركة الشحن، كما ارتفعت العقود الآجلة للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة لأعلى مستوى لها في شهر، وفقا لتقرير نشرته وكالة «بلومبرغ»، واطلعت عليه «العربية Business».

وتواجه أوروبا وضعا هشا مع خروجها من فصل الشتاء بمستويات منخفضة من المخزونات، ويعني ذلك أن القارة ستضطر لشراء المزيد من شحنات الغاز الطبيعي المسال خلال الصيف لإعادة ملء المخزونات، في وقت ستتنافس فيه مع المشترين في آسيا على كميات محدودة من الإمدادات، إذا لم تتمكن التدفقات من الشرق الأوسط من الوصول إلى الأسواق العالمية.

وفي سياق متصل، حذر بنك مورغان ستانلي من أن توقف إنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر قد يؤدي إلى اختفاء الفائض المتوقع في السوق العالمية خلال العام الحالي، مشيرا إلى أن استمرار توقف الإنتاج لأكثر من شهر قد يحول سوق الغاز الطبيعي المسال من حالة فائض إلى عجز في الإمدادات، ما قد يدفع الأسعار إلى ارتفاعات حادة.

المخاوف من تفاقم التضخم العالمي تدفع أسواق المعادن للتراجع

الذهب ينخفض بضغط من ارتفاع الدولار

وكالات: انخفضت أسعار الذهب بنحو 2٪ خلال تعاملات أمس (الاثنين)، حيث أثر ارتفاع الدولار على سعر المعدن النفيس الذي يقوم بالعملة الأميركية، في حين فاقمت زيادة تكاليف الطاقة المخاوف بشأن التضخم وتراجع احتمالات خفض أسعار الفائدة على المدى القريب.

وخلال جلسة التعاملات أمس (الاثنين)، انخفض سعر الذهب في المعاملات الفورية 1,7٪ إلى 5082,51 دولارا للأونصة، كما تراجعت العقود الآجلة للذهب في أميركا تسليم أبريل 1,4٪ إلى 5099,40 دولارا، فيما ارتفع الدولار لأعلى مستوى له في أكثر من 3 أشهر، مما زاد من تكلفة الذهب بالنسبة لحاملي العملات الأخرى، وفقا لوكالة «رويترز».

وصعدت عائدات سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات إلى أعلى مستوى في شهر، مما رفع من تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالذهب الذي لا يدر عائدا.

وفي هذا السياق، قال كبير محللي الأسواق لدى «كيه.سي.إم تريد» تيم ووترز: «الذهب في تراجع على الرغم من اضطراب السوق، إذ عززت زيادة أسعار النفط الدولار بسبب مخاوف التضخم وتراجع توقعات خفض أسعار الفائدة».

وأضاف ووترز: «أغلب ارتفاع أسعار الذهب خلال 12 شهرا مضت جاء مدفوعا بتوقعات التيسير النقدي لأسعار الفائدة الأميركية، لكن مع مخاطر التضخم التي يفرضها وصول سعر النفط إلى 100 دولار للبرميل، لم يعد خفض الفائدة واردا بنفس القوة، وبالتالي جرت إعادة تسعير الذهب على هذا الأساس».

ووفقا لأداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي.إم.إي»، يتوقع المستثمرون أن يبقي مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) أسعار الفائدة ثابتة في نهاية اجتماعه الذي يستمر يومين في 18 مارس، وارتفعت احتمالات الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في يونيو، بعد أن جاءت أقل من 43٪ الأسبوع الماضي عندما بدأت الحرب، إلى أكثر من 51٪. ويميل الذهب الذي لا يدر عائدا إلى الارتفاع مع انخفاض أسعار الفائدة.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى نزلت الفضة في المعاملات الفورية 1,3٪ إلى 84,42 دولارا للأونصة بعد أن خسرت 5٪ في وقت سابق من الجلسة. وانخفض البلاتين في المعاملات الفورية 1,3٪ إلى 2108,05 دولارات، وتراجع البلاديوم 2,4٪ إلى 1586,75 دولارا.

«الإحصائي الخليجي»: 7,8 مليارات دولار صادرات دول «التعاون» الزراعية والسمكية

أظهرت البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن دول «التعاون» واصلت تسجيل أداء متقدم في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية خلال عام 2024، في مؤشر يعكس تنامي دور هذه القطاعات في دعم الأمن الغذائي وتعزيز توجهات التنويع الاقتصادي في دول المجلس، رغم ما تواجهه المنطقة من تحديات بيئية وطبيعية تتصل بمحدودية الأراضي الزراعية وشح الموارد المائية.

وأضاف المركز أن مساهمة قطاع الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغت نحو 40 مليار دولار خلال عام 2024، محققة نموا بنسبة 5,1٪ مقارنة بعام 2023، فيما استقرت مساهمة القطاع عند 1,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي.

كما ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية والسمكية إلى 7,8 مليارات دولار بنمو بلغ 17,5٪ مقابل واردات بلغت 38,7 مليار دولار بزيادة قدرها 10,1٪، بما يعكس استمرار الجهود الخليجية الرامية إلى رفع كفاءة الإنتاج وتعزيز منظومة الأمن الغذائي.

وجاء هذا النمو مدفوعا بارتفاع الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، إلى جانب تحسن حركة التجارة البينية والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والسمكية، فقد بلغ إجمالي الإنتاج النباتي الخليجي نحو12,7 مليون طن في عام 2024، مرتفعا بنسبة 3,9٪ مقارنة بنحو 12,2 مليون طن في عام 2023، فيما بلغت الثروة الحيوانية الخليجية نحو 42,5 مليون رأس، محققة نموا نسبته 3,6٪ عن العام السابق.

وتصدرت الخضراوات قائمة المنتجات النباتية من حيث الحجم، مستحوذة على 45,8٪ من إجمالي الإنتاج النباتي الخليجي، ما يؤكد مكانتها المحورية في هيكل الإنتاج الغذائي بدول المجلس.

في المقابل، حافظ الضأن على موقعه في صدارة الثروة الحيوانية الخليجية، إذ شكل ما نسبته 60,5٪ من إجمالي الثروة الحيوانية في دول المجلس، بإجمالي بلغ 25,7 مليون رأس، يليه الماعز بنحو 12,5 مليون رأس، ثم الإبل بـ 3,2 ملايين رأس، والأبقار بنحو 1,2 مليون رأس.

«الصراع بالمنطقة سيكون قصير الأمد.. ونرجح استئناف حركة الطيران بجميع الأنحاء»

«موديز»: بنوك الخليج تحتفظ بسيولة قوية.. وتمتلك احتياطيات لرأس المال

توقعت وكالة «موديز» العالمية للتصنيفات الائتمانية أن يكون الصراع في المنطقة قصير الأمد نسبيا مع إغلاق مضيق هرمز فعليا لعدة أسابيع، وعدم حدوث أضرار جسيمة في مرافق الإنتاج والبنية التحتية الرئيسية، ومن المرجح استئناف حركة الطيران في جميع أنحاء المنطقة.

وقالت وكالة موديز إنها تتوقع في السيناريو الأساسي أن يكون للصراع في الشرق الأوسط آثار هامشية قصيرة الأجل دون ضغط كبير أو فوري على التصنيفات الائتمانية للبنوك الخليجية، نظرا للسيولة القوية واحتياطيات رأس المال.

وذكرت أنه في ظل اضطراب طويل الأمد في تدفقات تجارة الطاقة، ويتجاوز ما يشير إليه السيناريو الأساسي لديها، مما يؤدي إلى إضعاف ثقة المستثمرين وتدهور أوسع في الظروف الاقتصادية الكلية، أو إذا تصاعدت الهجمات على الدول الخليجية، فإن المخاطر التي تواجه البنوك ستزداد.

وأشارت إلى أن قناة نقل المخاطر الرئيسية تتمثل في مخاطر التشغيل والسيولة لدى البنوك، وفي الوقت الراهن، ورغم بعض الانقطاعات المؤقتة في منصات الخدمات المصرفية الإلكترونية، تحافظ البنوك على خطط استمرارية الأعمال التي تضمن استمرار عمل أنظمة الخدمات المصرفية الأساسية بكامل طاقتها لخدمة العملاء دون انقطاع.

وأوضحت أن قناة نقل المخاطر الثانوية تتمثل في تدهور بيئة العمل المصرفية التي من شأنها أن تقوض جودة أصول البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي وربحيتها، مما قد يضغط على احتياطيات رأس المال ويؤثر سلبا على التصنيفات الائتمانية للبنوك.

وبينت أن آلية نقل المخاطر الثالثة تكمن في الترابط الوثيق بين بنوك الدول الخليجية والجهات السيادية في هذه الدول، ويتجلى تأثير حكومات المنطقة في ميزانيات البنوك بصفتها مقترضين ومودعين ومساهمين رئيسيين.